

كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي ومعالجته لمنكر الحديث

أبو بكر بن الطيب كافي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، محمد وآله وصحبه، وسلم تسليماً

كثيراً إلى يوم الدين، وبعد:

أهمية البحث:

فإن البحث في ألفاظ الجرح والتعديل والتعرف على دلالات مصطلحاتها، وتتبع مناهج الأئمة النقاد في استعمالهم لها، والنظر في طرائقهم في إطلاقاتهم لها، وما يترتب عليها من أحكام تتعلق برجال الحديث، من الأهمية بمكان. فإزال أئمة الحديث يحثون طلاب العلم ويوجهون همهم إلى العناية بهذه الألفاظ، ومعرفة مراد كل إمام منها باستقراء استعماله لها، للخروج بحكم دقيق وواضح، يتماشى مع منهج الأئمة العملي وما ينقل عنهم من أقوال نظرية عامة. قال السخاوي: "... فمن نظر في كتب الرجال ككتاب ابن أبي حاتم، والكامل لابن عدي والتهذيب، وغيرها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بتبويبها، ووضع كل لفظة بالمرتبة المشابهة لها، مع شرح معانيها لغة، واصطلاحاً لكان حسناً، وقد كان شيخنا^(١) يلهج بذكر ذلك فما تيسر، والواقف على عبارات القوم يفهم مقاصدهم، لما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك"^(٢).

وقال الذهبي: "ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك، من العبارات

١- أي الحافظ ابن حجر العسقلاني.

٢- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، تحقيق وتعليق: الشيخ علي حسين علي، طبع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م، ج ٢، ص ١٠٩-١١٠.

المتجاذبة، ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام عرف ذلك الإمام الجهبذ، واصطلاحه، ومقاصده، بعباراته الكثيرة... " (٣).

ومن الألفاظ التي كثر استعمالها في كتب الجرح والتعديل كثرة لافتة للانتباه - كما سيأتي بيانه - لفظ "منكر الحديث"، ومع كثرته لم نجد له مدلولاً واضحاً ومحدداً متفقاً عليه عند المحدثين، بل نجد فيه اختلافاً واضطراباً سواء في تحديد مفهومه ودلالته، أم في تحديد حكمه ومرتبة من وصف به، يصل هذا الاختلاف إلى حد التعارض والتناقض، فمن قائل: "لا تحل الرواية عمن وصف به" إلى قائل "يكتب حديثه ويعتبر به"، وغير خاف ما يترتب على هذا الاختلاف من تباين في الحكم على المرويات صحة وضعفاً. لذا حاولنا في هذا البحث أن نتعرف على مدلول هذا المصطلح، واستعمالاته وحكم من وصف به، عند إمام كبير من أئمة النقد، هو الإمام ابن أبي حاتم الرازي.

أسباب البحث ودوافعه:

- وقد تم اختيار هذا الإمام موضعاً للدراسة لعدة أسباب، نذكر منها الآتي:
- ١- إمامة الرجل وتقدمه في هذا الشأن، وكونه من أبرز من يعتمد قولهم في الجرح والتعديل.
 - ٢- كثرة استعماله لهذا المصطلح في حكمه على الرجال كثرة واضحة بإطلاقات متنوعة.
 - ٣- اقتران عباراته النقدية في أحيان كثيرة بما يعلل به أحكامه على الرواة جرحاً وتعديلاً، مما يبيّن خلفيات حكمه، والأسس التي بني عليها، مما قد لا نجده عند الكثير من الأئمة، وخاصة المتقدمين منهم.
 - ٤- كون هذا الإمام لم يحظ بدراسات علمية معمقة، تستوعب منهجه وألفاظه في نقد الرواة بشكل مفصّل، وكتاب الجرح والتعديل ميدان خصب لمثل هذه الدراسات.
 - ٥- ما يشاع من كون هذا الإمام مسرفاً في الجرح ومتعنتاً فيه، فما مدى صحة ذلك عنه؟
 - ٦- ما شاع أيضاً من تفسير خاطئ لهذا المصطلح؟ وانتشر بين كثير من الباحثين والدارسين دون تحقيق وتدقيق ومراجعة ونقد.

٣- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، د. ت، ص ١٩.

لهذه الأسباب أردت بحث هذا الموضوع ضمن الخطة الآتية:

خطة البحث:

المبحث الأول: تعريف "منكر الحديث" لغة واصطلاحاً، وبيان مرتبته عند المحدثين، ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف المنكر لغة

المطلب الثاني: المنكر في اصطلاح المحدثين

المطلب الثالث: معنى منكر الحديث في اصطلاح المحدثين

المطلب الرابع: مرتبة منكر الحديث

المبحث الثاني: إطلاقات الإمام ابن أبي حاتم لمصطلح "منكر الحديث"، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: إطلاقات مجردة

المطلب الثاني: إطلاقات مقرونة بغيرها من الألفاظ

المبحث الثالث: حد النكارة، وأسبابها عند ابن أبي حاتم، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: حد النكارة عند ابن أبي حاتم

المطلب الثاني: أسباب النكارة عند ابن أبي حاتم

خاتمة وتتضمن أهم النتائج المتوصل إليها في البحث

الدراسات السابقة:

هذا ولم أجد من خصص لهذا الموضوع بحثاً علمياً مستوعباً قائماً على الدراسة التحليلية المقارنة، مما حفزني على القيام بهذا العمل معتمداً على كتب المصطلح والجرح والتعديل، فهي المادة الأولية لهذا البحث ومصدره الأساس.

منهج البحث:

وقد سلكت في هذا البحث منهج الاستقراء التام لهذه العبارة في جميع إطلاقاتها عند الإمام ابن أبي حاتم رحمه الله من خلال ما نقله عنه ابنه الإمام عبد الرحمن في كتابه المهم الجرح والتعديل، إذ لا سبيل لمثل هذه الدراسات إلا الاستقراء التام، كما نص عليه الذهبي فيما نقلته عنه آنفاً، فقامت بتتبع إطلاق هذه العبارة في جميع الكتاب ثم قمت بتصنيفها وضم النظر إلى نظيره، حسب إطلاقاتها ومقاصد الإمام منها، ثم حللت هذه النماذج والنصوص الكثيرة، واستخلصت منها منهج هذا الإمام في استعماله لهذه العبارة، وحكم من يوصف بها عنده. ولم أحاكم هذا الإمام إلى اجتهادات غيره من النقاد من المتقدمين أو

المتأخرين، ولم آخذ منها إلا بقدر ما يستعان به على تفسير ما يغمض من أقواله، أو يكشف عن حيثيات وعلل بعض أحكامه، وكان جلّ تركيزي محاولة فهم كلام هذا الإمام من خلال أقواله وما يحتفّ بها من قرائن، كما أرشد إليه الحافظ السخاوي فيما تقدم عنه. بل ناقشت أقوال الحفاظ المتأخرين والمعاصرين وما استقرت عليه نصوصهم وأقوالهم من خلال ما تبين لي بالاستقراء أنه منهج للإمام ابن أبي حاتم رحمه الله، هذا ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وألا نحرم الثواب وأجر الإجهاد.

المبحث الأول: تعريف "منكر الحديث" لغة واصطلاحاً، وبيان مرتبته عند المحدثين:

المطلب الأول: تعريف المنكر لغة:

قبل التعرض لمعنى "المنكر" في استعمال المحدثين، لابد من معرفة مدلوله اللغوي، وذلك لما بين المعنى الاصطلاحي واللغوي من علاقة تساعد في فهم معنى أي مصطلح من المصطلحات، وسنورد ما ذكره أئمة اللغة في ذلك، قال الإمام ابن فارس: "النون والكاف والراء أصل صحيح، يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب"^(٤). قال الإمام الجوهري في صحاحه: "النكرة ضد المعرفة، وقد نكرت الرجل بالكسر نُكْرًا ونُكُورًا، وأنكرته واستنكرته بمعنى"^(٥). وجاء في مختاره: "النكرة: ضد المعرفة، وقد نكره - بالكسر - نُكْرًا، ونُكْرًا - بضم النون فيهما - وأنكره واستنكره كله بمعنى، ونكر، وتنكر: أي غيره إلى مجهول، والمنكر: واحد المناكير"^(٦). وقال الفيومي: "أنكرته إنكاراً خلاف عرفته"^(٧). وجاء في القاموس المحيط: "نكرة خلاف المعرفة... وأنكره واستنكره وتناكره: جهله، والمنكر ضد المعروف"^(٨).

وقال العلامة ابن منظور: "والنَّكْرَةُ إنكارُ الشيء وهو نقيض المعرفة، والنَّكْرَةُ خلاف المعرفة، ونَكَرَ الأمرَ نَكْرًا وأنكَرَهُ إنكَارًا ونُكْرًا جهله، والصحيح أن الإنكار المصدر، والنُّكْر الاسم ويقال أنكَرْتُ الشيء وأنا أنُكِرُهُ إنكَارًا ونُكِرْتُه، مثله قال الأعشى:

٤- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م، ج ٥، ص ٤٧٦.

٥- الجوهري، الصحاح في اللغة، تحقيق: أحمد عبد الغفار عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م، ج ٥، ص ٨٣٦.

٦- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار الهدى، الجزائر، ١٩٩٠ م، ص ٤٢٨.

٧- أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الفكر، بيروت، ص ٦٢٥.

٨- مجد الدين محمد يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، د. ت، ج ٢، ص ١٥٤.

وَأَنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَرْتُ
من الحوادثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلَاعَا

وفي التنزيل العزيز: ﴿نَكَرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾^(٩). والمنكرُ من الأمرِ خلافَ المعروفِ وقد تكرر في الحديثِ الإنكارُ والمنكرُ وهو ضدُّ المعروفِ وكلُّ ما قبَّحه الشرعُ وحرَّمَهُ وكرهه فهو مُنْكَرٌ، ونَكَرَهُ يَنْكُرُهُ نَكَرًا فهو مَنْكُورٌ واستنكره فهو مُسْتَنْكَرٌ والجمع مناكيرٌ^(١٠). وجاء في المعجم الوسيط: "نكر الشيء غيره بحيث لا يعرف، وفي التنزيل العزيز: ﴿قَالَ نَكِرُوا لَهَا عَرَشَهَا﴾^(١١)... و "المنكر" كل ما تحكم العقول الصحيحة بقبحه أو يقبحه الشرع أو يجرمه أو يكرهه وفي التنزيل العزيز: ﴿وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^(١٢) و "المنكور" المجهول "ج" مناكير^(١٣).

مما سبق من كلام أئمة اللغة نخلص إلى أن المنكر في لغة العرب له معنيان: الأول: المجهول وغير المعروف. والثاني: ما يستقبح عقلا أو شرعا، ولكلا المعنيين علاقة باستعمال المحدثين لهذا المصطلح كما سيأتي بيانه.

المطلب الثاني: المنكر في اصطلاح المحدثين:

يستعمل مصطلح المنكر في لسان المحدثين بكثرة، ويطلقونه أحيانا على الراوي فيقولون: "منكر الحديث" وأحيانا يطلقونه على المروي فيقولون "حديث منكر"، فنظرا لعلاقة الأول بالثاني، لا بد من معرفة المعنى المراد بالحديث المنكر أولاً، ثم إتباعه ببيان معنى "منكر الحديث".

أولاً: معنى المنكر عند النقاد المتقدمين:

المعنى اللغوي الأول أكثر دلالة لمعنى هذا المصطلح "المنكر" عند النقاد المتقدمين، فإنهم يطلقونه على الحديث إذ لم يكن معروفاً عمن أضيف إليه ويعنون بذلك أن إضافة الخبر إلى ذلك المصدر خطأ، وإن كان هذا هو معنى المنكر فإن أكثر استعمال له في كلام النقاد إنما هو فيما تفرد به الضعيف، وليس له أصل، أو خالف فيه الثقات، وقد يستعملون هذا اللفظ في الأحاديث الواهية الساقطة التي يروها

٩- سورة هود، الآية: ٧٠.

١٠- محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ١، د. ت، ج ٥، ص ٢٣٢.

١١- سورة النمل، الآية: ٤١.

١٢- سورة النحل، الآية: ٩٠.

١٣- إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات ومن معها، المعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، ج ٢،

مهجور الحديث أيضًا^(١٤). وهو يتوافق مع المعنى الثاني للمنكر. وقد بين الشيخ عبد الفتاح أبو غدة العلاقة بين هذا الإطلاق والمعنى اللغوي الثاني للمنكر، فقال: "... وقد كثر منهم إطلاق المنكر على الحديث الموضوع، إشارة منهم إلى نكارة معناه مع ضعف إسناده، وبطلان ثبوته، كما تراه شائعاً منتشراً في كتب الموضوعات وكتب الضعفاء والمجروحين، مثل كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي وتنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق"^(١٥). وقد يرد في نصوصهم الجمع بين لفظ المنكر وما يكون تفسيراً لمعناه: كقول الإمام أحمد: "يحدث بأحاديث منكري ليس لها أصل"^(١٦). وقول البخاري: "حديثه ليس بمعروف منكر الحديث"^(١٧). وقوله: "هذا حديث منكر خطأ"^(١٨). وقول الترمذي: "هذا حديث منكر، لا نعرف أحداً من الثقات روى هذا الحديث عن هشام بن عروة"، وسنذكر نصوصاً كثيرة عن الإمام ابن أبي حاتم بهذا الصدد.

ثانياً: معنى المنكر عند الحفاظ المتأخرين:

كثر استعمال المحدثين من الحفاظ المتأخرين لمصطلح "منكر" فيما رواه الضعيف مخالفاً للثقات، كما قرّر ذلك الحفاظ ابن حجر في كتابيه النكت ونخبة الفكر^(١٩)، وتبعه كثير ممن جاء بعده. كابن

-
- ١٤- ينظر: حمزة عبد الله الملباري، علوم الحديث في ضوء منهج المحدثين النقاد، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، ج ١، ص ٥٦، والحديث المعلول قواعد وضوابط، ملتمى أهل الحديث، ط ٢، ص ٣٣، وأبو بكر بن الطيب كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ص ٢٦١-٢٢٣، وعبد الرحمن بن نويغ السلمى، الحديث المنكر عند نقاد الحديث دراسة نظرية وتطبيقية، دار الرشد ناشرون، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ، ج ١، ص ٣٤ وما بعدها.
- ١٥- الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٤٢-٤٣ الهامش، وعبد الحي اللكنوي، الرفع والتكميل، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار الأقصى، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ/١٩٧٨م، ص ٢١١.
- ١٦- شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج ٣، ص ٢٨٢.
- ١٧- المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٠٩.
- ١٨- أبو عيسى الترمذي، العليل الكبير، رتبته أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي ومن معه، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م، ج ٢، ص ٨١٨.
- ١٩- أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ج ٢، ص ٦٧٤. ونخبة الفكر مع شرحها نزهة النظر: علق عليه أبو عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهي، دار الشهاب، الجزائر، ص ٣١.

جماعة^(٢٠)، والسيوطي^(٢١)، والسخاوي^(٢٢)، وزكريا الأنصاري^(٢٣)، واللكوني^(٢٤)، والقاسمي^(٢٥)، وظاهر الجزائري^(٢٦)، وغيرهم من المعاصرين^(٢٧). بينما نجد أن معنى المنكر عند ابن الصلاح ومن تبعه من الأئمة أوسع دلالة مما ذكره الحافظ ابن حجر، ولذا جعله ابن الصلاح نوعين؛ وهما: ما تفرد به الضعيف، وما خالف الراوي فيه الآخرين^(٢٨). يقول أستاذنا الدكتور حمزة المليباري: "ويتمثل الفرق بينهم في أن ابن الصلاح ومن أيده من الأئمة يجعلون النوع الأول مقيداً بالضعيف، بينما يكون النوع الثاني غير مقيد به، ولذلك فما خالف الراوي فيه غيره من الثقات، سواء أكان ذلك الراوي ثقة أم ضعيفاً يعد منكرًا. وأما الحافظ ابن حجر فمفهوم المنكر عنده منحصر فيما خالف فيه الضعيف الثقات، غير أنهم جميعاً متفقون على أن ما ينفرد به الثقة يكون مقبولاً مطلقاً، وهذا يشكل نقطة خلاف جوهرية بين المتأخرين والمتقدمين عموماً"^(٢٩). ويضيف مرجحاً طريقة ابن الصلاح ومن حذا حذوه مبيناً قربها من منهج النقاد المتقدمين فيقول^(٣٠): "ومع وجود ذلك الخلاف المنهجي بينهم، يكون ابن الصلاح أقربهم إلى منهج النقاد في مفهوم المنكر، حين ألقى حديث الثقة الذي خالفه فيه الثقات بالمنكر، وكذلك الحافظ الذهبي، حين

-
- ٢٠- محمد بن إبراهيم بن جماعة، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ، ص ٥٠.
- ٢١- عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، ج ١، ص ١٢٧.
- ٢٢- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن السخاوي، فتح المغيب بشرح ألفية الحديث، ج ١، ص ٢٣٥.
- ٢٣- زكرياء بن محمد الأنصاري، فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، (مطبوع مع شرح العراقي لألفيته)، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ١، ص ١٩٧-١٩٨.
- ٢٤- عبد الحلي اللكنوني، ظفر الأمان بشرح مختصر الجرجاني، وضع حواشيه وخرج أحاديثه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٨م، ص ٢١٦-٢١٧.
- ٢٥- محمد جمال الدين القاسمي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ١٣١.
- ٢٦- ظاهر بن صالح الجزائري الدمشقي، توجيه النظر إلى أصول الأثر، دار المعرفة، ص ٢٢٢.
- ٢٧- ينظر: محمود الطحان، تيسير مصطلح الحديث، دار رحاب للطباعة والنشر، الجزائر، ص ٩٤، ومحمد عجاج الخطيب، الوجيز في علوم الحديث ونصوصه، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية، الجزائر، ص ٣٢٢.
- ٢٨- أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح، مكتبة الفارابي، ط ١، ١٩٨٤م، ص ٦١-٧٣.
- ٢٩- حمزة المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد، ص ٥٦.
- ٣٠- المصدر نفسه، ص ٥٦.

قال: "المنكر ما تفرد الضعيف به، وقد يعد تفرد الصدوق منكرًا"^(٣١). وقال في موضع آخر: "وقد يُسمى جماعة من الحفاظ الذي ينفرد به مثل هشيم وحفص بن غياث منكرا، فإذا كان المتفرد من طبقة مشيخة الأئمة، أطلقوا المنكر على ما انفرد به؛ مثل عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: "هذا منكر"^(٣٢).

وعلى ضوء ما سبق نحاول أن نعطي تعريفا للمنكر يكون جامعا لأنواعه عند النقاد المتقدمين ومطابقا لاستعمالهم لهذا المصطلح في كتب العلل والجرح والتعديل والموضوعات، فنقول: المنكر في استعمال النقاد: "كل حديث غير معروف عن مصدره سواء أتفرد به راويه أم خالف فيه غيره، نتيجة وهمه وخطأه، أو قصده وتعمده".

المطلب الثالث: معنى "منكر الحديث" في اصطلاح المحدثين:

سنحاول في هذا المطلب تقصي بعض الأقوال و العبارات التي وردت في كتب علوم الحديث ومصطلحه، أو كتب الجرح والتعديل، أو كتب العلل والتخريج، التي يستفاد منها معنى منكر الحديث، أو تسلط الضوء على بعض مضامينه، قال العراقي: "كثيرا ما يطلقون المنكر على الراوي لكونه روى حديثا واحدا"^(٣٣). لم يبيّن العراقي رحمه الله ما نوع هذا الحديث الواحد الذي تفرد به الراوي، فهل هو صحيح أم غير صحيح؟ فإن كان الحديث صحيحا ومحفوظا، فلا يعرف إطلاق "منكر الحديث" على راويه. وإن كان الحديث غير محفوظ، فنعم هذا موجود في كلامهم في بعض الرواة الذين تفردوا برواية حديث واحد ولم يحفظوه، أو روى حديثا واحدا لا أصل له لم يروه غيرهم، فيقولون: فلان منكر الحديث، ويذكرون الحديث الذي انفرد به مما لا أصل، وهذا لا يعني أن من روى أكثر من حديث واحد لا أصل له لا يطلق عليه هذا اللفظ، لأن الغالب أن يكون ذكر هذا الحديث الواحد بعينه إما لأن الراوي ليس له غيره فيكون هذا كل مرويه، فإذا كان ما يرويه على قلته منكرا، ولا أصل له، كان الراوي بالضرورة منكر الحديث، إذ ليس له غيره. وقد يكون هذا الحديث ذكر مثلا لبعض منكراته، وليس القصد منه حصر جميع مروياته المنكرة، وهذا يقع في كلام المتقدمين كأحمد ويحيى القطان وابن معين والبخاري وابن أبي حاتم وأبي زرعة وغيرهم، وقد يكون ذكر هذا الحديث الواحد لكونه أنكر ما رواه، وستأتي أمثلة على النوعين من كلام

٣١- شمس الدين الذهبي، الموقظة في علم مصطلح الحديث، ص ٤٢.

٣٢- المصدر نفسه، ص ٧٧.

٣٣- شمس الدين السخاوي، فتح المغيبي، ج ٢، ص ١٢٦.

أبي حاتم رحمه الله، ومن تأمل كلامهم وإطلاقاتهم، علم أن هذا اللفظ لا يختص بما ذكره العراقي رحمه الله، ومن ثم يكون ما ذكره من معنى "منكر الحديث" قاصراً وغير دقيق.

وقال السخاوي: "وقد يطلق ذلك (أي منكر الحديث) على الثقة إذا روى المناكير عن الضعفاء، قال الحاكم: قلت للدارقطني: فسليمان ابن بنت شرحبيل؟ قال: ثقة، قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: يحدث بها عن قوم ضعفاء أما هو فتنة" (٣٤). وهذا الذي ذكره السخاوي فيه نظر أيضاً، فإن الراوي إذا حدث بالمناكير، فإن كان ثقة، ينظر في شيخه الذي روى عنه، فإن كان ثقة، نظر في تلميذه الراوي عنه، فإن كان ضعيفاً ألقنا الوهم به، وإن كان ثقة توقفنا في الرواية، ولم نلزم الوهم بأحدهم دون الآخر إلا ببينة وحنة واضحة.

قال يحيى بن معين: نظرنا في حديث الواقدي فوجدنا حديثه عن المدنيين عن شيوخ مجهولين أحاديث مناكير، فقلنا يحتمل أن تكون تلك الأحاديث المناكير منه، ويحتمل أن تكون منهم، ثم نظرنا إلى حديثه عن ابن أبي ذئب ومعمر، فانه يضبط حديثهم فوجدناه قد حدث عنها بالمناكير، فعلمنا أنها منه فتركنا حديثه (٣٥). وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "سألت أبي عن الربيع بن حبيب فقال: ليس بقوي وأحاديثه عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم مناكير ونوفل مجهول، قال أبو محمد أي عبد الرحمن بن أبي حاتم: اتفاق أحمد ويحيى على توثيقه يدل على أن إنكار حديثه عن نوفل ليس منه وأنه من نوفل بن عبد الملك" (٣٦). وقال ابن حبان: في ترجمة الهذيل بن الحكم أبو المنذر: "شيخ يروي عن عبد العزيز بن أبي رواد، روى عنه أهل العراق، منكر الحديث جدا، فلست أدري السبب الموجب للمناكير في حديثه، كان منه أو من عبد العزيز بن أبي رواد؟، لأن عبد العزيز ليس في الحديث بشيء، وإذا روى رجل مجهول لم يعرف بالعدالة عن ضعيف شيئاً منكرًا لا يتهيأ لإزاق القدر بأحدهما دون الآخر إلا بعد السير، على أن مجانبه ما روى أخرى حتى توجد له رواية عن الثقات بما يوافق الأثبات متعربة عن المناكير، فلم يدخل في جملة أهل العدالة، ويلزم ذلك الحديث المنكر الذي روي عن ذلك الضعيف بالضعيف دونه، هذا حكم ذلك الجنس من الناس" (٣٧).

٣٤- المصدر نفسه.

٣٥- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ط ١، د. ٥، ت. ٨، ج ٨، ص ٢١.

٣٦- المصدر نفسه، ج ٣، ص ٤٥٧.

٣٧- محمد بن حبان أبي حاتم التميمي البستي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، ج ٣، ص ٩٥.

والعجب من السخاوي كيف ذهب إلى هذا مع أن الدليل الذي أورده من كلام الدارقطني هو حجة عليه وليس له، فالدارقطني لم يطلق على سليمان ابن بنت شرحبيل "منكر الحديث" بل قال فيه: "ثقة" بالرغم من روايته المناكير، لأنها ليس منه بل من بعض شيوخه الضعفاء.

وقال الذهبي في ميزان الاعتدال في ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيري: "قولهم منكر الحديث لا يعنون به أن كل ما رواه منكر، بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث" (٣٨).

وما ذكره الذهبي فيه أيضًا نظر، فإن كلمة "بعض" تطلق ويراد به القلة والكثرة على حد سواء، ولم يعهد من كلام النقاد إطلاق وصف منكر الحديث على من روى من الثقات جملة كثيرة مستقيمة ووقع فيها مناكير قليلة جدا، نعم يوجد ذلك في بعض الضعفاء ممن يروون عددا قليلا وفيه مناكير، أو لا يروون ما يوافقون فيه الثقات غالبا، فيكون تعريفه هنا جامعا غير مانع لدخول غيره فيه، فإن كثيرا من الضعفاء ممن احتمل حديثهم، بل وبعض الثقات والصدوقين وقعت في بعض أحاديثهم مناكير يسيرة، فلم تؤثر على روايتهم لقلتها، وقال أيضًا في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي: "قال أحمد بن سعيد بن معدان: شيخ صالح روى الفضائل والمناكير، قلت ما كل من روى المناكير يضعف" (٣٩). وقال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام: "قولهم روى مناكير" لا يقتضي بمجرد ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أن يقال فيه منكر الحديث، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة" (٤٠).

ما ذكره ابن دقيق العيد يسلّم له في شقه الأول أي ما يتعلق بقولهم: "روى مناكير"، هذا هو الأصل، ولكن أحيانا يصنفون الراوي بقولهم: "روى مناكير" ويكون عندهم متروك الحديث، ومن أمثلته:

١- محمد بن شرحبيل روى عن المغيرة بن شعبة روى عنه سوار بن الأشعث سمعت أبي يقول: هو

٣٨- نقله السخاوي في فتح المغيبي، ج ٢، ص ١٢٦، وهو غير موجود في النسخة المطبوعة من الميزان، ثم وجدته بفضل الله تعالى في: شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، ج ١٢، ص ٢٥١.

٣٩- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قناز الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي البجاوي، ج ١، ص ١١٨.

٤٠- انظر: شمس الدين السخاوي، فتح المغيبي، ج ٢، ص ١٢٦. وبدر الدين أبو عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله ابن بهادر الزركشي، النكت على مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريخ، أضواء السلف الرياض، ط ١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ج ٣، ص ٤٣٦.

متروك الحديث يروى أحاديث بواطيل مناكير (٤١).

٢- أبو حفص العبدى روى عن هشام بن حسان وثابت البناني روى عنه ابن أبي سريج. قال عبدالرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: هو بصري سكن بغداد ضعيف الحديث لا يشتغل به يروى عن ثابت مناكير (٤٢).

٣- قال ابن أبي حاتم: "سألت أبي عن بكار السيريني فدفعه وقال: لا يسكن القلب عليه، مضطرب. حدثنا عبد الرحمن قال سألت أبا زرعة عن بكار السيريني فقال: كتبت عنه وهو ذاهب روى أحاديث مناكير ولا أحدث عنه، حدث عن ابن عون بما ليس من حديثه" (٤٣). لذا فكلامه في الشق الأول صحيح لكن ليس على إطلاقه وعمومه. وقد وجدت الذهبي قد سبق إلى هذا فقال في ترجمة عبد الله بن معاوية: "وقال البخاري: منكر الحديث. وقال أيضًا في كتاب الضعفاء الكبير: عبد الله بن معاوية من ولد الزبير بن العوام بصري، بعض أحاديثه مناكير. قلت: العبارتان معناهما واحد، لأن من كان بعض أحاديثه منكراً فهو أيضًا منكر الحديث، إذ قولنا في الرجل "منكر الحديث" لا نعني به أن كل ما رواه منكر، فإذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير، فهو منكر الحديث" (٤٤). وسقت النص بكامله لما فيه من زيادة مهمة في أوله تقتضي التسوية عنده بين عبارتي "منكر الحديث" و"بعض أحاديثه مناكير"، والمسألة تحتاج إلى بحث، وقد نقل السخاوي كلام الذهبي ولم يذكر الجزء الأول (٤٥) منه، فأخذ ما ذكره ابن دقيق العيد مسلماً، وتردد عند كثير من المعاصرين، منهم اللكنوي إذ يقول: "وأن تفرق بين "روى المناكير" أو "يروي المناكير" أو "في حديثه نكارة" ونحو ذلك، وبين قولهم "منكر الحديث" ونحو ذلك بأن العبارات الأولى، لا تقدرح الراوي قدحاً يعتد به، والأخرى تجرحه جرحاً معتداً به" (٤٦)، والدكتور عبد العزيز العبد اللطيف (٤٧)، وغيرهم.

٤١- ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٧، ص ٢٨٥.

٤٢- المصدر نفسه، ج ٩، ص ٣٦١.

٤٣- المصدر نفسه، ج ٢، ص ٤١٠.

٤٤- ينظر: شمس الدين الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ١٢، ص ٢٥١.

٤٥- ينظر: شمس الدين السخاوي، فتح المغيب، ج ٢، ص ١٢٦.

٤٦- عبد الحى اللكنوي، الرفع والتكميل، ص ٢١٠.

٤٧- عبد العزيز محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، ضوابط الجرح والتعديل، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ٢، ١٤٢٨هـ/

٢٠٠٧م، ص ١٩٠.

وما نقلته آنفا يبيّن عدم صحة هذا الكلام على عمومته وإطلاقه، ولم أتعرض في بحثي هذا للألفاظ الأخرى ذات الصلة بمنكر الحديث، كعبارة "في حديثه مناكير" و "يروى المناكير" و "بعض حديثه مناكير" ونحوهما، مما يحتاج إلى استقراء شامل ومقارنة موسعة عند النقاد للخروج بحكم فاصل ودقيق فيها مما لا يسعه هذا البحث.

أما الشق الثاني المتعلق بقولهم "منكر الحديث" ففيه نظر، فإن كان المراد بالترك ترك روايته بالكلية، فهذا غير صحيح، فإننا قد وجدنا رواة كثيرين وصفوا بهذا اللفظ وقد صرح الأئمة بكونهم غير متروكين، بل وصرحوا في كثير منهم بكتابة حديثهم والاعتبار به، كما سيأتي أمثله عند ابن أبي حاتم الرازي وإن كان المراد به نوعاً من الرواة ممن غلبت النكارة على أحاديثهم جداً، فهذا صحيح وأمثله كثيرة في كتب الجرح والتعديل، فهو غير شامل لجميع من أطلق عليه هذا الوصف. وقد يكون المراد بقوله: "وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه" العهد أي ذلك الحديث بخصوصه الذي وصف بكونه منكراً، دون ما لم يوصف بكونه كذلك، وهذا التفسير وإن كان صحيحاً، وفي صنيع الأئمة ما يشهد له، إلا أنه يستبعد حمل كلام الحافظ ابن دقيق العيد عليه، بقريته ما تقدم منه في الشق الأول، فقد أطلق الرواية فتكون الثانية مثلها. وقوله "حتى تكثر المناكير في روايته، ويتتهي إلى أن يقال فيه منكر الحديث" قلت غير دقيق، فإن الكثرة والقلة أمر نسبي، فقد يكون من يروي حديثاً واحداً، منكر الحديث، وقد يكون كذلك من يروي حديثين أو ثلاثة أو أربعة، منكر الحديث، وقد يكون من يروي منكرات أكثر من ذلك، لا يوصف بكونه منكر الحديث، فالعبرة بنسبة هذه المناكير إلى مجمل رواية الرجل، وفيما يلي أمثلة على ما سبق:

قال الإمام أحمد: "حصين بن عبد الرحمن الحارثي ليس يعرف، ما روى عنه غير الحجاج وإساعيل بن أبي خالد، روى عنه حديثاً واحداً، أحاديثه مناكير" (٤٨).

- محرز بن هارون الهديري قال فيه أبو حاتم: يروي ثلاثة أحاديث مناكير، ليس هو بالقوي (٤٩).
- عبد الرحمن بن يامين المدني روى عن أنس بن مالك، وروى عن سعيد بن المسيب عن أبي واقد الليثي ثلاثة أحاديث مناكير، قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول ذلك ويقول: ليس بقوي الحديث (٥٠).

٤٨- ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ج ٣، ص ١٩٤.

٤٩- المصدر نفسه، ج ٨، ص ٣٤٥.

٥٠- المصدر نفسه، ج ٥، ص ٣٠٢.

- جرير بن بكير العبسي: قال ابن عدي: "سمعت بن حماد يقول: جرير بن بكير العبسي عن حذيفة منكر الحديث، قاله البخاري. وهذا الذي قال البخاري من رواية جرير عن حذيفة هذا إنما هو حديث واحد أو حديثين لا يجاوز الثلاثة" (٥١).
- أبان بن جبلة أبو عبد الرحمن الكوفي: نقل ابن عدي قول البخاري فيه منكر الحديث، ثم قال: "وأبان بن جبلة هذا ليس بالمعروف، وإنما له الشيء اليسير وليس له عن أبي إسحاق الهمداني الا مقدار حديثين أو ثلاثة وأحاديثه تعز جدا" (٥٢).
- الحسن بن عبد الله الثقفي الكوفي: ليس بمعروف يروي عنه ابن بكير منكر الحديث، ثم ذكر له حديثين منكرين ثم قال: وهذان الحديثان بهذا الإسناد منكران، ولا أعلم أن للحسن بن عبد الله الثقفي غيرهما، وإن كان للحسن رواية غير ما ذكرته، يكون مثل ما ذكرته في الإنكار (٥٣). وستأتي أمثلة أخرى عند الإمام ابن أبي حاتم، وقد يكون عنده مناكير كثيرة، ولكن يكتب حديثه ولا يترك: قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن أبي صيفي بشير بن ميمون الواسطي فقال: ضعيف الحديث، وعامة روايته مناكير يكتب حديثه على الضعف (٥٤). وستأتي أمثلة كثيرة فمن وصفهم ابن أبي حاتم بمنكر الحديث وصرح بكتابة حديثهم. وقال ابن عدي: قال عمرو بن علي: إسماعيل بن رافع أبو رافع منكر الحديث، ثم ذكر بعض منكراته وقال: ولا إسماعيل بن رافع أحاديث غير ما ذكرته، وأحاديثه كلها مما فيه نظر إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء (٥٥). وقال أيضًا في ترجمة أغلب بن تميم بن النعمان الشعوزي الكندي: نقل فيه قول البخاري منكر الحديث، ثم ذكر له بعض منكراته، ثم قال: "... وهذه الأحاديث التي أملتيتها مع أحاديث له سواها عامتها غير محفوظة إلا أنه من جملة من يكتب حديثه وله أحاديث غير ما ذكرته ولم أجد له فيما يرويه أنكر من هذه الأحاديث التي رويتها" (٥٦).

فإن كان المراد هنا بوصف "منكر الحديث" صنفًا محددًا، وهو من يستحق الترك، فالأولى التعبير

- ٥١- عبد الله بن عدي بن محمد أبو أحمد الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م، ج ٢، ص ١٢٤.
- ٥٢- المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٨٩.
- ٥٣- المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٢٣.
- ٥٤- ابن أبي حاتم الرزائي، المرحح والتعديل، ج ٢، ص ٣٧٩.
- ٥٥- ابن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، ج ١، ص ٢٨١.
- ٥٦- المصدر السابق، ج ١، ص ٤١٦.

بالغلبة فيقال: حتى تغلب المناكير على روايته، وهذا ما عبّر به الإمام مسلم في بيان من يترك حديثه بسبب رواية المناكير فقال: "... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط، أمسكنا أيضًا عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبولة ولا مستعمله، فمن هذا الضرب من المحدثين عبد الله بن محرز ويحيى بن أبي أنيسة والجراح بن المنهال أبو العطوف وعباد بن كثير وحسين بن عبد الله بن ضميرة وعمر بن صهبان ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث فلسنا نعرج على حديثهم ولا نتشغل به"^(٥٧)، ومثل هذا التعبير موجود في كلام النقاد غير الإمام مسلم وسيأتي تتبع أقوالهم في ذلك.

وعلى كلِّ فما ذكره الحافظ ابن دقيق العيد في معنى "منكر الحديث" ليس دقيقًا، وهو معارض بتفسير غيره كما سبق في نص الذهبي رحمه الله ومعارض أيضًا بما هو موجود في كتب الجرح والتعديل. وهو معارض أيضًا بتصريف الحافظ في الرواية والاعتبار ببعض من قيل فيهم "منكر الحديث"، فيكون تعريفه غير جامع لأصناف من يقال فيه "منكر الحديث" ولا يشمل إلا من كثرت المناكير في حديثه، حتى غلبت عليه فاستحق الترك.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة "يزيد بن عبد الله بن خصيفة" عند قول الإمام أحمد فيه "منكر الحديث": "هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث، عرف ذلك بالاستقراء"^(٥٨). قال اللكنوي: "وابن خصيفة احتج به مالك والأئمة كلهم مع قول أحمد ذلك فيه، فاصطلاح أحمد غير اصطلاح غيره فينبغي أنه يتنبه له"^(٥٩). وهذا الذي ذكره الحافظ أيضًا غير مسلم له، فقد ثبت استعمال الإمام أحمد لها لجرح ضبط الرواة، والأمثلة على ذلك كثيرة^(٦٠). والأصل أن يكون اصطلاح أحمد في هذه العبارة كاصطلاح غيره من النقاد، فلا يعدل عنه إلا برهان واضح، واستقراء تام، وما ذكره اللكنوي إنما قلّد فيه الحافظ دون نظر وتأمل.

ومما سبق يمكن أن نعرف "منكر الحديث" بتعريف جامع لأنواعه مانعا لدخول غيره فيه فنقول

٥٧- مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح مع الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ج ١، ص ٧.

٥٨- الحافظ ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ج ١، ص ٤٥٣.

٥٩- عبد الحي اللكنوي، الرفع والتكميل، ج ١، ص ١٠٣.

٦٠- ينظر: أبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الجرح والتعديل، ص ٣٠٧-٣٠٨.

بتوفيق الله هو: من كثرت المناكير في حديثه، غلبت عليه أم لا، سواء كانت نتيجة غفلة ووهم أم كانت قصدا وتعمدا". فهذا التعريف إن شاء الله جامع مانع، يشمل من يروى أحاديث قليلة، وهي مع قلتها منكرا غير محفوظة، ويشمل من يروي جملة كبيرة، وجميعها منكرا أو جلها منكرا، ويشمل من يروي أحاديث كثيرة، وفيها مناكير كثيرة لكن لم تغلب عليها، ويدخل فيه من كانت المناكير نتيجة سوء حفظه وكثرة خطئه وغفلته، كما يشمل من كانت المناكير بسبب ضعفه وتعمده فيشمل الضعفاء ضعفا شديدا والمتروكين، والضعفاء الذين يحتمل حديثهم ويعتبر بهم، كما يشمل الكذابين والمتهمين، ولا يشمل بحال من الأحوال الثقات والصدوقين الذين وقعت بعض المناكير اليسيرة في روايتهم فلم تؤثر فيها. وسنذكر في المبحث الثالث النصوص والشواهد التي تؤيد هذا التعريف من كلام الإمام ابن أبي حاتم، وتبين اتساع معناه عنده.

المطلب الرابع: مرتبة "منكر الحديث":

أولاً: نصوص الأئمة المتقدمين:

لا نجد نصوصا خاصة تبين معنى من وصف بمنكر الحديث عند الأئمة النقاد، لكن من خلال تتبع واستقراء نصوصهم في بيان حكم من كثرت المناكير والشواذ في روايته، وهو في معنى منكر الحديث كما سبق، فإننا نجدهم يصرحون بعدم الاحتجاج بمثل هؤلاء وترك رواياتهم، وهنا نذكر أسماهم مع أقوالهم: قال الإمام شعبة: قال عبدالرحمن بن مهدي: قلت لشعبة: "من الذي يترك الرواية عنه؟ قال إذا أكثر عن المعروفين من الرواية ما لا يعرف أو أكثر الغلط" (٦١).

قال الإمام الشافعي: "ومن كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه كما يكون من أكثر الغلط في الشهادة لم يقبل شهادته" (٦٢).

قال الإمام الحميدي: "إن قال قائل: فما الحجة في الذي يغلط فيكثير غلطه؟ قلت: مثل الحجة على الرجل الذي يشهد على من أدركه ثم يدرك عليه في شهادته أنه ليس كما شهد به، ثم يثبت على تلك الشهادة فلا يرجع عنها، ولأنه إذا كثر ذلك منه لم يطمأن إلى حديثه، وإن رجع عنه لما يخاف أن يكون مما يثبت عليه من الحديث مثل ما رجع عنه، وليس هكذا الرجل يغلط في الشيء فيقال له فيه فيرجع

٦١- ابن حبان، المجروحين، ج ١، ص ٧٧ و ٧٤، وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج ٢، ص ٣١-٣٢، وأحمد بن علي

بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني،

المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ص ٢٢٩، وشمس الدين السخاوي، فتح المغيب، ج ٢، ص ١٠٤.

٦٢- محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، ص ٣٨٢.

ولا يكون معروفًا بكثرة الغلط" (٦٣). الإمام عبد الرحمن بن مهدي: قال أحمد بن سنان: "كان ابن مهدي لا يترك حديث رجل إلا رجلاً متهمًا بالكذب أو رجلاً الغالب عليه الغلط" (٦٤).

ابن أبي حاتم الرازي: قال سليمان بن أحمد الدمشقي قال: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: "أكتب عمن يغلط في عشرة؟ قال: نعم، قيل له: يغلط في عشرين؟ قال: نعم، قيل له: فثلاثين؟ قال: نعم، قيل له: فخمسين؟ قال: نعم" (٦٥).

وقال أبو سليمان بن أحمد الدمشقي قال قلت لابن مهدي: "أكتب عمن يغلط في مائة؟ قال: لا، مائة كثير" (٦٦). وهذه الرواية عن ابن مهدي توافق قول شعبة ويحيى والشافعي: إن كثرة الغلط ترد به الرواية، وتخالف رواية ابن المنثني وأحمد بن سنان عنه: إن الاعتبار في ذلك بالأغلب.

وقال أبو موسى محمد بن المنثني سمعت ابن مهدي يقول: "الناس ثلاثة: رجل حافظ متقن، فهذا لا يختلف فيه، وآخر يهم والغالب على حديثه الصحة فهذا لا يترك حديثه، وآخر يهم - والغالب على حديثه الوهم - فهذا يترك حديثه" (٦٧).

الإمام عبد الله ابن المبارك: قال إسحاق بن عيسى: سمعت ابن المبارك يقول: "يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع، وكذاب، وصاحب هوى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه" (٦٨). أي فتكثر أخطاؤه وأوهامه.

سفيان الثوري: قال الوليد بن شجاع سمعت الأشجعي يذكر عن سفيان الثوري قال: "ليس يكاد يفلت من الغلط أحد: إذا كان الغالب على الرجل الحفظ فهو حافظ وإن غلط، وإذا كان الغالب عليه الغلط ترك" (٦٩).

أحمد بن حنبل: كلام الإمام أحمد يدل على مثل قول ابن المبارك ومن وافقه فإنه حدث عن أبي

٦٣- الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ١٤٤.

٦٤- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، ج ١، ص ١٣٥. وينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ١٤٣-١٤٤.

٦٥- ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج ١، ص ١٣٥، وينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ١٤٣-١٤٤.

٦٦- المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٥.

٦٧- المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٥، وينظر الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ١٤٣-١٤٤.

٦٨- المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٥، وينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ١٤٣-١٤٤.

٦٩- المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٥، وينظر الخطيب البغدادي، الكفاية، ص ١٤٣-١٤٤.

سعيد مولى بني هاشم، وقد قال فيه: "كان كثير الخطأ"، ولم يترك حديثه، وحدث عن زيد بن الخباب، وقال فيه: "كان كثير الخطأ" (٧٠).

وقال أبو عثمان البرذعي: حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري قال: "قلت لأحمد بن حنبل في علي بن عاصم، وذكرت له خطأه؟ فقال لي أحمد: "كان حماد بن سلمة يخطئ - وأوماً أحمد بيده - خطأً كثيراً ولم ير بالرواية عنه بأساً" (٧١). وقال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: متى يترك حديث الرجل؟ قال: "إذا كان الغالب عليه الخطأ" (٧٢).

الإمام البخاري: قال في كتابه الأوسط: كل من قلت فيه مُنكر الحديث، لا يحل الرواية عنه (٧٣).

٧٠- المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٥.

٧١- المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٥.

٧٢- المصدر نفسه، ج ١، ص ١٣٥.

٧٣- ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، البدر المنير في ترحيب الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحقيق مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ج ٢، ص ١٧٧، ابن القطان الفاسي أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م، ج ٢، ص ٢٦٤، وشمس الدين الذهبي، ميزان الاعتدال، ج ١، ص ٦، وأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للطبوعات "مصورة عن طبعة دائرة المعارف النظامية الهند"، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ج ١، ص ٣٠، وتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، هجر لطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٣هـ، ج ٢، ص ٢٢٤، ج ٤، ص ٣٣٥، وعبد الحي اللكنوي، الرفع والتكميل، ص ٢٠٨. قال فضيلة شيخنا أحمد معبد عبد الكريم: "قد ذكر الحافظ ابن حجر أنه روي ذلك عن البخاري بسند صحيح، ومقتضى ذلك أنه لا يحتج به ولا يعتبر به، لكن جاءت عنه رواية أخرى بلفظ "كل من قلت فيه منكر الحديث فلا يحل الاحتجاج به"، فتح المغيث للسخاوي، ج ٢، ص ١٢٣-١٢٠ و١٢٦، ومقتضى هذا أنه يعتبر به، فيكون خفيف الضعف، كما هو الاصطلاح العام في هذه اللفظة. لكن لم أقف لهذه الرواية على سند للبخاري حتى ينظر فيه، وقد أراد البقاعي أن يجمع بين الروایتين بحملها على عدم حل الرواية للاحتجاج عمن وصفه البخاري بمنكر الحديث، لكن الحافظ ابن حجر رجح الرواية الأولى التي تفيد شدة الضعف لصحة سندها". ينظر: أحمد معبد عبد الكريم، ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير، والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي، أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص ٢٦٧-٢٦٨. والحافظ لم يتعرض للرواية الثانية، ولم يذكرها، واكتفى بذكر الرواية التي مفادها ترك الاحتجاج، وهذا يحتمل ترجيحه لها كما أشار إليه =

وهذا اصطلاح خاص بالإمام البخاري فهو لا يطلقها إلا على الضعفاء المتروكين.

الإمام مسلم: قال: "... وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكفد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله..." (٧٤).

الإمام الترمذي: وكلامه يحتفل مثل قول شعبة ويحيى ومن وافقهما، حيث ذكر: "أن من كان مغفلاً يخطئ الكثير فإنه لا يشتغل بالرواية عنه، عند أكثر أهل الحديث" (٧٥). وقال أيضاً: "... فكل من روي عنه حديث ممن يتهم، أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به" (٧٦). وقال أيضاً: "فكل من كان متهماً في الحديث بالكذب، أو مغفلاً يخطئ الكثير، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه" (٧٧). وقال أيضاً بعد أن ذكر جملة من الضعفاء ممن تكلم فيهم الأئمة: "... وإنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم، وقد روى عنهم غير واحد من

= شيخنا أحمد معبد، ويحتفل عدم وقوفه عليها، فلم أجد العبارة الثانية في شيء من كتب الحافظ، والله أعلم. ويرى الجديع أن البخاري لا يخطئ استعماله لهذه اللفظة عن غيره من النقاد، فيقول: "والذي وجدته بالتشيع أن استعمال البخاري لهذه اللفظة لا يختلف عن استعمال من سبقه أو لحقه من علماء الحديث، فهو إنما يقول ذلك في حق من غلبت النكارة على حديثه، أو استحكمت من جميعه، وربما حكم عليه غيره بمثل حكمه، وربما وصف بكونه "متروك الحديث"، وربما اتهم بالكذب، وربما وصف بمجرد الضعف، وربما قال ذلك البخاري في الراوي المجهول الذي لم يرو إلا الحديث الواحد المنكر". ثم ذكر بعض الأمثلة على ذلك. عبد الله الجديع، تحرير علوم الحديث، ج ١، ص ٤٠٢. أقول: الأمر محتفل وإن صح السند إلى البخاري بتعيين مراده فالأولى حملة على ما أراد، وليس هناك ما يمنع شرعاً ولا عقلاً ولا عادة أن يستعمل إمام من الأئمة مصطلحاً باستعمال خاص به، إذا بين اصطلاحه في ذلك. كما فعل الترمذي بمصطلح "حسن صحيح" فذكر معناه ونسبه لنفسه كما يستفاد من قوله لمن تأمله. وقد يكون ما ذكره البقاعي أيضاً محتفلاً فيكون بذلك موافقاً لغيره من النقاد، ولا يقدر ذلك فما صح عنه بشأن هذه العبارة، والذي يحسم المسألة هو الاستقراء التام لهذه العبارة عند البخاري ودراستها دراسة شاملة في جميع كتبه.

٧٤- مسلم بن الحجاج، مقدمة الصحيح، ج ١، ص ٧.

٧٥- انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج ١، ص ١٣٥.

٧٦- محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي، العلل الصغير مع الجامع، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. ت، ج ٥، ص ٧٤٢.

٧٧- المصدر نفسه، ج ٥، ص ٧٤٣.

الأئمة، فإذا انفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به، كما قال أحمد بن حنبل: ابن أبي ليلى لا يحتج به، إنما عني إذا تفرد بالشيء، وأشد ما يكون هذا إذا لم يحفظ الإسناد، فزاد أو نقص أو غير الإسناد، أو جاء بما يتغير فيه المعنى، فأما من أقام الإسناد وحفظه، وغير اللفظ فإن هذا واسع عند أهل العلم إذا لم يتغير المعنى" (٧٨). وذكر أيضًا قبل ذلك أن من ضعف لغفلته وكثرة خطئه لا يحتج بحديثه، فلم يعتبر إلا كثرة الخطأ، ويحتمل أن يكون مراده سقوط حديث من جمع بين الوصفين معًا: الغفلة وكثرة الخطأ دون من كان فيه أحدهما، أما الغفلة المجردة مع قلة الخطأ، أو كثرة الخطأ لسوء الحفظ دون الغفلة، ويكون ذلك قولًا ثالثًا في المسألة، والله أعلم (٧٩).

الدارقطني: وقال حمزة السهمي: سألت الدارقطني عن من يكون كثير الخطأ قال: "إن نبهوه عليه ورجع عنه فلا يسقط، وإن لم يرجع سقط" (٨٠). فعلم من ذلك أن كثرة الخطأ وحدها لا تستدعي رد رواية المحدث ما لم يكن مصرا على خطئه.

: " ٨ :

لمب على صوابه استحقَّ مجانية روايته، وأما من كثر خطؤه ولم يغلب على صوابه فهو مقبول الرواية فيما لم يخطئ فيه، واستحقَّ مجانية ما أخطأ فيه فقط" ().

فهذه نصوص الأئمة المتقدمين وهي تفيد أن الراوي لا يرد حديثه حتى يغلب على روايته الخطأ " كما سبق تقريره، وأما من وقعت الأوهام والأخطاء في روايته، وكثرت فيها لكن لم تغلب عليها، فهذا لا يترك حديثه، فلا يحتج به حال انفراد يعتبر به ويستشهد بحديثه.

ثانيًا: نصوص الحفاظ المتأخرين:

ثمة الحديث ونقاده، وصرحوا بأن من كثرت المناكير في حديثه لم تقبل روايته. في صفة من ترد روايته: "لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماع الحديث أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في مجلس السماع، وكمن يحدث لا من أصل مقابل صحيح

- ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي

- الكفاية

- محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان :

/ بيروت

بقبول التلقين في الحديث ولا تقبل رواية من كثرت الشواذ والمناكير في حديثه.

: لا يبيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ، ولا تقبل رواية من عرف بكثرة

السهو في روايته إذا لم يحدث من أصل صحيح" () وقد تبعه على هذا كل من جاء بعده كالعراقي ()

ابن جماعة () () () () والأبناسي () وغيرهم. كلهم نقل كلام ابن الصلاح ووافقوه عليه، وقرروا جميعاً أن من كثرت الشواذ والمناكير في روايته

. ويقابل ذلك من لم تكثر الشواذ والمناكير في روايته فهذا لا يرد وقد بين ذلك صريحاً

: "أما من لم يكثر شذوذه ولا مناكيره، أو كثر ذلك مع تمييزه له وبيانه، أو حدث مع اتصافه

بكثرة السهو من أصل صحيح بحيث زال المحذور في تحديثه من حفظه فلا، وكذا إذا حدث سيء الحفظ

عن شيخ عرف فيه بخصوصه بالضبط والإتقان كإسماعيل بن عياش، حيث قبل في الشاميين خاصة دون

غيرهم على أن بعض المتأخرين توقف في رد من كثرت المناكير وشبهها في حديثه، لكثرة وقوع ذلك في

حديث كثير من الأئمة ولم ترد روايتهم، ولكن الظاهر أن المراد من كثر ذلك في رواياته مع ظهور إصااق

" () . وهذا التقرير النظري الذي ذكره هؤلاء الحفاظ في هذا الباب

" نجد الكثير منهم قد خالفوه في باب مراتب ألفاظ الجرح

إذ قد قرر الكثير منهم الاعتبار بمن قيل فيه " "

مرتبة منكر الحديث عند الذهبي:

الذهبي مبينا مراتب الجرح عنده مرتباً لها من الأشد إلى الأخف: "

علوم الحديث

فتح المغيث شرح ألفية الحديث

ابن جماعة المنهل الروي

يحيى ابن شرف الدين النووي، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث

سراج الدين بن الملقن التذكرة في علوم الحديث

فتح المغيث

تدريب الراوي

إبراهيم بن موسى بن أيوب برهان الدين أبو إسحاق الأبناسي، الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح :

فتح المغيث

- ق على تركه.
- ثم متروك، ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذهب الحديث، وفيه نظر، وهالك، وساقط.
- بمرّة، وليس بشيء، و
-
- الحفظ، لا يحتاج به، اختلف فيه، صدوق لكنه مبتدع.
- ونحو ذلك من العبارات التي تدل بوضعها على اطراح أو على ضعفه، أو على التوقف فيه، أو على جواز أن يحتاج به مع لين ما فيه" ().
- والتوقف، إذ هي ليست من عبارات الدالة على اطراح الرواي بالأصالة، كما في أصحاب المراتب الثلاثة الأولى، وليست دالة على أنه يحتاج به م . وعلى ذلك جملة من القرائن منها:
- تمييزه بين متروك الحديث ومنكر الحديث، إذ جعل المتروك في المرتبة الثالثة، وقرنها بعبارات وهي تدل على ط
- بينما منكر الحديث جعله في المرتبة التي بعدها فهي أخف منها جرحا، ثم قرنها بعبارات لا تدل على الجرح الشديد
- كما نجده قرنها بعبارات أخرى دالة على الجرح الشديد ك: "واه بمرّة وليس بشيء
- " مما يدل على أن هذه العبارة محل توقف، فقد تكون دالة على الرد، وطرح حديث الراوي وتركه، وقد تكون دالة على إمكان الاعتبار بها كما أن هذه المرتبة يكمن أن تقسم إلى مرتبتين: إحداهما دالة على عدم الاعتبار كالألفاظ السابقة الذكر، وأخرى دالة على الاعتبار كمنكر
- بعده إذ جعلوها ستة كما سيأتي بيانه ومن هؤلاء السخاوي رحمه الله فقد حكى عن الذهبي أنها ستة، وذكر في الخامسة منها هذه الألفاظ وهي:
- (). ويمكن أن يكون الذهبي نفسه جعلها ستة في بعض الن
- الميزان تختلف ولها عدة روايات ().

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال

- فتح المغيـث

- انظر فيما يتعلق باختلاف نسخ الميزان مقدمة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة لتحقيقه : لسان الميزان

- ومما يدل على أنها مترددة عند الذهبي بين الاعتبار وعدمه، وإن كان الغالب على استعمالها عنده للضعف الشديد أننا نجد في مواضع يصرح بأن الراوي منكر الحديث ولا يترك فمن ذلك: بشير بن زياد الخراساني الحديث، ولم يترك ().

في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي: "قال أحمد ابن سعيد بن معدان شيخ صالح روى الفضائل والمناكير : ما كل من روى المناكير يضعف" ().

: "قولهم منكر الحديث إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث" ().

مرتبة منكر الحديث عند العراقي:

مراتب التجريح عند العراقي خمسة ذكرها في نظمه الألفية وفي شرحه عليها فقال:
: () () () () ()

لَيْسَ بَشِيءٌ (لا يُساوي شيئاً)	ضعيفٌ ()	إِنْ جِئْنَا
بمَنْكِرِ الْحَدِيثِ أَوْ مُضْطَرِبُهُ	() () () ()	(لا يُجْتَنَّبُ بِهِ)
ضعفٌ () () () () ()	ضعفٌ تنكر وتعرف	
() () () () () () ()	بحجة بعمة بالمرضي	
للضعف ما هو فيه خلف طعنوا	() () () () () ()	
وقال في شرحه لهذه الأبيات: "...		

وفلان لا يحتج به.

أو في حديثه ضعف

بعمة، وليس بالمرضي وفلان للضعف ما هو

- | | | |
|---|----------------|---|
| - | ميزان الاعتدال | . |
| - | تاريخ الإسلام | . |
| - | فتح المغيث | . |
- ، وهو غير موجود في النسخة المطبوعة من الميزان فلعله في نسخة أخرى.

التحديث بما ليس من حديثهم المسموع لهم سرقة أو تشبيههم .
فلا واجب النظر إلى روايات هؤلاء بمنزلة المعدوم في هذا الباب" () . واستدل بما نقل عن أحمد:
"الحديث عن الضعفاء قد يحتاج إليه في وقت " . وبين ذلك بأكثر من هذا في روية

: فهذه الفوائد التي فيها المناكير ترى أن يكتب الحديث المنكر؟ قال: "

: فالضعفاء؟ قال: "قد يحتاج إليهم في وقت" كأنه لم ير بالكتاب عنهم بأس () .

: " :
عدم صحة الاعتبار بها لأن الاعتبار لا يكون بما ليس له أصل
والمنكرات لا أصول لها. أما أحاديث الضعفاء التي يوجد ما يشدها فهذه تكتب لأن لها أصلاً" () .
: أن نفرق في هذا المقام بين أمرين الراوي والرواية، فأما الرواية المنكرة فلا إشكال في ردها
ولا خلاف بين النقاد في عدم الاعتداد بها، إذ هي خطأ وغير ثابتة عن من نسبت وعلى هذا يتنزل كلام
الإمام أحمد () . ولاحظ كلام أحمد إذ قال " :
بقولهم: " :
:

يعتبر بصاحبها لما سبق أن نقلناه عنه أن من قال فيه ' وأما عند غيره
فأحياناً يكون من وصف بها ممن لا يعبر بحديثه، وأحياناً يكون ممن يعتبر به وذلك بحسب السياق
وقد ذكرت في الدراسة التطبيقية الشواهد الكثيرة من كلام أبي حاتم على

وهذا كله مشروط بأن تكون الرواية نفسها ليس مما أنكروا على صاحبها

مجال للاعتبار بها، فمن قيل فيه منكر الحديث يمكن أن يعتبر برواياته التي لم تنكر عليه.

هذا وقد ذكر الباحث في موضع آخر ما يوافق الصواب الذي قرره فقال: قولهم: "

" هذا الوصف صريح في حق الراوي باعتباره حديثه لا أمر آخر.

وقدر الجرح بهذه العبارة في التحقيق متفاوت بقية للراوي شيئاً

-
- عبد الله الجديع تحرير علوم الحديث المكتبة الشاملة
 - : العلل ومعرفة الرجال : الرياض
 - ، إسحاق بن هانئ، مسائل الإمام أحمد : زهير الشاويش بيروت

- عبد الله الجديع تحرير علوم الحديث

- : أبو بكر كافي، منهج الإمام أحمد في التعليل

والشديد الذي يبلغ به إلى حد التهمة فهي لفظة مفسرة باعتبار مجاملة باعتبار ويفسر ذلك في حق الراوي المعين بالقرائن المصاحبة للوصف " ثم استشهد بثلاثة أمثلة على ذلك : " إذا استعملهم لهذه اللفظة يجب أن يراعى فيه درجة الجرح بها ولا يصح أن تحمل على الشديد المسقط لذاتها إلا أن يعدم في الراوي من الأوصاف سواها" () . ومما تقدم نستخلص الآتي:

- فماظ المتأخرين في تحديد معنى " "
- اتفاق المحدثين على إدراج هذه العبارة ضمن عبارات الجرح والتضعيف، وعدم الاحتجاج
- عدم صحة ما فسرت هذه العبارة بالتفرد الراوي وإغرابه عند بعض الأئمة.
- اختلاف المحدثين في تحديد مرتبة من وصف بهذه العبارة هل يعتبر ب أم لا، فبعد اتفاقهم على عدم الاحتجاج بصاحبها، ذهب أكثر المتأخرين إلى جعلها ضمن مراتب الاعتبار، وهذا الذي عليه أكثر المعاصرين، ولكن من خلال تتبع إطلاقات الأئمة النقاد لها
- مراتب الرواة الضعفاء، فيشمل رواية الاعتبار ورواة الترك، وإن كان الأكثر استعمالها في المتروكين.

المبحث الثاني: حد النكارة وأسبابها عند ابن أبي حاتم:

المطلب الأول: حد النكارة:

لم يرد عن أبي حاتم نص صريح في الحد الذي إذا وصل إليه الراوي يوصف بكونه منكر الحديث، فهل يشترط أن تكون كل أحاد مناكير أم أن يكون الغالب عليها المناكير، أم أن تكثر المناكير في روايته وإن لم تغلب عليه، أم مطلق وجود بعض المناكير في روايته ؟
أبي حاتم من أقوال قرننا ببعض من وصفهم
لحديث تبين مقدار ما رووا من المناكير حتى استحقوا هذا الوصف عنده، وسأرتب هؤلاء بناء على الاحتمالات الأربع المذكورة:

أ: وصفه بعض الرواة بمنكر الحديث لكون أحاديثهم كلها منكرة:

فمن هؤلاء الرواة الذين وصفهم بمنكر الحديث، وقرن ذلك بوصفه أنه لا يعلم لهم حديثا يحا أو يعتمد عليه، وسبق ذكرهم في الإطلاقات المقرونة، فلا داعي لإعادة ذكرهم هنا، وإنما نضيف

:

ناصح بن عبد الله أبو عبد الله الحائك: قال عبد الرحمن: سألت أبي عن ناصح بن عبد الله الحائك
 سماك بن حرب عن جابر بن سمرة مسندات في الفضائل :
 كلها منكرات، كأنه لا يعرف سماك غير جابر، وهو في الضعف مثل سعيد بن سماك بن حرب () .
 في هذا النص بن أبا حاتم صرح بـ
 كون الراوي لم يرو إلا عن سماك كما ذكره أبو حاتم
 وصفه لأحد الرواة بمنكر الحديث لكونه لم يرو إلا حديثا واحدا منكرا هو:
 القعقاع بن شور روى عن ابن عمر روى عنه سليمان الشيباني والعوام بن حوشب وقرعة العجلي قال
 عبدالرحمن: سمعت أبي يقول ذلك وسألته عنه فقال: شيخ مجهول لم يرو لا حديثا واحدا قطع الشيباني
 () .

ب: وصفه بعض الرواة بمنكر الحديث لكون أحاديثهم الغالب عليها المناكير:
 : عبد الله بن عبد العزيز الليثي أبو عبد العزيز المدني: عبد الرحمن قال سألت أبي عن
 عبد الله بن عبد العزيز الليثي فقال:
 لا يشتغل بحديثه ليس في وزن من
 يشتغل بخطئه، عامة حديثه خطأ، لا علم له حديثا مستقيما، يكتب حديثه () .
 " في هذا السياق تدل على أن المراد بها الكتابة للمعرفة، والاستدلال بها على ضعف الراوي
 بدليل قوله في أول كلامه "لا يشتغل بحديثه" ويستبعد حملها على الكتابة للاعتبار، ولذا لم أورد هذا النص
 فيمن وصفهم بمنكر الحديث مع التصريح بكتابه حديثهم.

سلمة بن وردان أبو يعلى الجندعي الليثي:
 ضمرة وأبو نباتة يونس بن يحيى وأبو نعيم وابن قعنب سمعت أبي يقول ذلك. قال عبد الرحمن
 سمعت أبي يقول وسئل عن سلمة بن وردان فقال:
 نس حديث الثقات إلا في
 . حدثنا عبد الرحمن قال
 سمعت أبي وأبا زرعة يقولان:
 : نه حدث حديثا عن
 : من مات لا يشرك بالله شيء ن هذا قد شاركه فيه غيره () .

- ابن أبي حاتم الجرح والتعديل -

-

-

-

وكذلك في هذا النص الظاهر م " " يراد بها المعرفة والاستدلال على ضعف الراوي وعامة ما يرويه لا يشاركه فيه غيره من الثقات فيه إلا ويمكن أن يكون الضمير في " " المراد بها خصوص هذا الحديث ات دون غيره ويظهر في هذا النص دقة أبي حاتم في حكمه على الرواة فهو نتيجة تدبر واستقراء وليس من خلال النظر في حديث أو حديثين فقط كما يظهر الدقة في ألفاظه فقد عبر بلفظ " " ولم يقل كلها كما تقدم في النصوص السابقة، وهذا لوجود فقط لهذا الراوي يوافق فيه غيره، فالإمام هنا يريد حقيقة ما تدل عليه هذه الألفاظ أي يريد بكلمة " " جميع مرويات الرجل ويريد بعامة أغلب مرويات الرجل كما هو الحال هنا العبارات قد خرجت مخرج الغالب ولم يرد بها حقيقة الأمر.

ج: وصفه بعض الرواة بمنكر الحديث لكثرة المناكير في روايتهم وإن لم تغلب عليها، فمن هؤلاء: قال عبد الرحمن قال سألت أبي عن أبي مهدي سعيد بن سنان الحمصي فقال: ضعيف الحديث، منكر الحديث، يروى عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحو من ثلاثين حديثاً أحاديث منكراً ().

عبد الله بن دكين أبو عمر: قال عبد الرحمن قال سئل أبي عن عبد الله بن دكين فقال: الحديث، ضعيف الحديث، روى عن جعفر بن محمد غير حديث منكر ().

عبد الرحمن بن بشير الشيباني الدمشقي: روى عن محمد بن اسحاق روى عنه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي وعبد الرحمن بن ابراهيم دحيم. نا عبد الرحمن قال سمعت أبي يقول ذلك وسألته عنه: منكر الحديث يروى عن ابن اسحاق غير حديث منكر ().

: روى عن عبيد الله بن عمرو الرقي روى عنه عمرو بن محمد الناقد قال أبو محمد روى عنه ابنه هلال بن العلاء وروى هو عن أبيه هلال بن عمرو سألته ضعيف الحديث عنده عن يزيد بن زريع أحاديث موضوعة ().

.	-
.	-
.	-
.	-

ميناء مولى عبد الرحمن بن عوف: قال عبد الرحمن قال سألت أبي عنه فقال:

أحاديث في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مناكير، لا يعبأ بحديثه، () .

: قال عبد الرحمن قال سئل أبي عن وهب بن راشد فقال:

حدث بأحاديث بواطيل () .

د: وصفه بعض الرواة بمنكر الحديث لوجود بعض المناكير في روايتهم:

نھا تؤثر على حديث الراوي لعدة أسباب سيأتي تفصيلها :

أو كون الراوي مجهولاً، ويروي عن الثقات ما

من حديثهم، فهناك رواية وصفوا بمنكر الحديث عند أبي حاتم مع تصريحه بأن ذلك بسبب استنكار بعض الأحاديث لهم :

عيسى بن سمرة بن حيان مولى عمر بن عبد العزيز: قال عبد الرحمن سألت أبي عنه فقال هو منكر الحديث ضعيف روى عن إسماعيل بن أبي خالد عن زاذان عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه () .

عمران بن أبي الف: قال عبد الرحمن سألت أبي عنه فقال:

روى عنه إسماعيل بن عياش حديثين باطلين موضوعين () .

محمد بن عون الخراساني: قال عبد الرحمن قال سألت ابن عن محمد بن عون الخراساني فقال:

() .

عبد العزيز بن عبد الله أبو يحيى الترمذي: قال عبد الرحمن قال سألت أبي عنه فقال:

الحديث روى عن يحيى البكاء عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أحاديث أو أربعة منكورة () .

سليمان بن سفيان أبو سفيان المدني: قال عبد الرحمن سألت أبي عن سليمان بن سفيان فقال:

.	-
.	-
.	-
.	-
.	-
.	-

وقال سئل أبو زرعة عن أبي سفيان سليمان بن سفيان فقال:

عبدالله بن دينار ثلاثة أحاديث كلها يعنى مناكير

() . أي أنه ضعيف الحديث حسب السياق. " "

أبي حاتم فهو يطلق على الراوي إذا كانت أحاديثه كلها منكراً، وأحياناً إذا

ويطلقها على الراوي إذا كثرت المناكير في روايته وإن لم تغلب عليها، بل ويطلقها أحياناً على من روى حديثاً منكراً أو حديثين منكراً، أو شيئاً يسيراً من المناكير مما يؤثر على روايته لقلتها، أو كون راويها غير معروف وينفرد عن الثقات بالمناكير، أو لغير ذلك من الأسباب ولم نجده أطلق هذا الوصف على الثقات أو الصدوقين ممن وقعت بعض المناكير في روايتهم ولم

المطلب الثاني: أسباب وصف الراوي بنكارة الحديث:

لم يصرح ابن أبي حاتم بأسباب وصف الراوي بالنكارة، ولكن من خلال النظر في بعض

نجاهه قد أشار إلى جملة من الأسباب التي توجب نكارة حديث الراوي، وهي خمسة أسباب

نجمها في الآتي: . وسنذكر كل سبب مع بعض الشواهد

من كلام أبي حاتم دالة على كونه سبباً في وصف الراوي بمنكر الحديث.

أ- الجهالة وأثرها في وصف الراوي بنكارة الحديث:

الراوي إذا لم تتحقق عدالته فلا سبيل إلى معرفة ضبطه وإتقانه إلا من خلال مروياته، فإن

نت مروياته مستقيمة دلت على صدقه وحفظه ووثاقته، وإن كانت منكراً دلت على خلاف ذلك وضده

ولذا نجد الأئمة ومنهم أبو حاتم يصفون بعض الرواة بقولهم " " ويعلمون ذلك في بعض

الأحيان بكون الراوي مجهولاً وغير معروف، فلا يقبل منه ما يتفرد به عن الثقات أو ما يخالف فيه غيره،

وقد أشار الإمام أبو زرعة إلى هذا فقد سئل سليمان بن سفيان عن أبي سفيان :

روى عن عبدالله بن دينار ثلاثة أحاديث كلها يعنى مناكير

() . أي أنه يكون ضعيفاً غير ثقة.

الحديث قارناً ذلك وصفهم بما يدل على الجهالة وقد بلغ عددهم ثمانية عشر راوياً منهم:

خالد بن أيوب البصري روى عن أبيه روى عنه جرير بن حازم مرسل، سمعت أبي يقول ذلك

حدثنا عبد الرحمن قال ذكره أبي عن إسحاق بن منصور عن يحيى بن : خالد بن أيوب لا شيء
وسمعت أبي يقول: هو مجهول منكر الحديث (). خازم أبو محمد الغبري روى عن
طاء بن السائب روى عنه نصر بن علي. قال عبد الرحمن سألت أبي عنه فقال: مجهول منكر الحديث
().

الحارث بن شبل بصري روى عن أم النعمان روى عنه أبو عبيدة هلال بن الفياض اليشكري
وعبد الله بن رجاء وسهل بن تمام سمعت أبي يقول ذلك وسمعتة يقول:
(). سهيل بن أبي فرقد روى عن الحسن روى عنه عكرمة ابن عمار سمعت أبي يقول ذلك
: هو مجهول ().

ب: الغفلة وأثرها في وصف الراوي بنكارة حديثه:

لا يخف أثر الغفلة على ضبط الراوي مما يجعله لا يميز بين الأحاديث والرواة ويروي على سبيل
التوهم دون يقين ولا تحقق مما يكون سببا في وقوع المنكرات في حديثه، وقد أشار أبو حاتم إلى هذا السبب
في الكلام على راويين وصفهما بنكارة الحديث قارنا ذلك بالتنبيه على غفلة هؤلاء الرواة وعدم تيقظهم
فيقول في الكلام على رشدين بن سعد أبو الحجاج المصري: قال عبد الرحمن سمعت أبي يقول:
سعد منكر الحديث وفيه غفلة، ويحدث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث، ما أقربه من داود بن المحبر،
وابن لهيعة أستر، ورشدين أضعف (). ياسين بن معاذ الزيات أبو خلف: قال عبد الرحمن قال سألت
أبي عن ياسين الزيات فقال: كان رجلا صالحا لا يعقل ما يحدث به، ليس بقو ().

ج: سوء الحفظ وكثرة الخطأ وأثره في وصف الراوي بنكارة حديثه:

فمن ساء حفظه كثرت أخطاؤه لا محالة

: بقية النماذج في الجرح والتعديل

- ابن أبي حاتم الجرح والتعديل

أخطاؤه وقعت المناكير في روايته ولهذا السبب يشير أبي حاتم واصفا بعض الرواة بنكارة الحديث فمن الأول قوله في: أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان:

مدالرحمن سمعت أبي وسألته عن أبي الربيع السمان فقال:

يروى المناكير عن الثقات. : أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان ضعيف

() . وقوله في محمد بن ذكوان خال ولد حماد بن زيد: قال عبد الرحمن سمعت أبي يقول مح

بن ذكوان خال ولد حماد بن زيد منكر الحديث كثير الخطأ () .

د: الكذب وأثره في وصف الراوي بنكارة حديثه:

أبي حاتم بعض الرواة بمنكر الحديث فأردنا بذلك الإشارة على سبب هذه النكارة أنها

: جارود بن يزيد النيسابوري:

أبي يقول: () . مسعدة بن اليسع بن قيس اليشكري الباهلي:

قال عبد الرحمن: سألت أبي عن مسعدة ابن اليسع فقال: يشتغل به يكذب على

جعفر بن محمد عندي والله اعلم. : سألت أبي يوما عن حديث لمسعدة فلم يحدثني به () .

هـ: التهمة بالكذب وأثرها في وصف الراوي بنكارة حديثه:

وأحيانا يقرنها بما يدل على التهمة بالكذب كقوله في سعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان أبو عثمان

: لا أعلم روى عنه غير محمد بن شعيب بن شابور ولا يشبه حديثه حديث أهل الصدق،

() . ومن هذه النماذج يتضح لنا وقوع المنكرات في حديث

وي يكون نتيجة لخلل في ضبطه، أو في عدالته، فمما يتعلق بالضبط:

الغفلة الشديدة، ومما يتعلق بالعدال:

المبحث الثالث: إطلاقات الإمام ابن أبي حاتم لمصطلح "منكر الحديث".

لقد استعمل الأئمة النقاد هذه اللفظة بكثرة للدلالة على مرتبة بعض الرواة، فقد استعملها

الإمام البخاري في التاريخ الكبير رة، وفي الضعفاء الصغير والإمام أحمد في العلل ومعرفة

.	-
.	-
.	-
.	-
.	-

الرجال () وابن عدي في الكامل وابن حبان في المجروحين مرة، والعقيلي في الضعفاء الكبير مرة، والنسائي في الضعفاء والمتروكين مرة، والأصبهاني في الضعفاء في تاريخ بغداد وابن عساكر في تاريخ دمشق مرة، وابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين والذهبي في المغني في الضعفاء وغيرهم كثير.

ومن الأئمة الكثيرين لاستعمال هذه العبارة الإمام أبو حاتم الرازي رحمه الله الإمام عبد الرحمن في كتاب الجرح والتعديل مرة، كما نقلها عن غيره من الأئمة، كأحمد، وأبي زرعة، وابن نمير، والفلاس، وغيرهم، بما مجموعه .

الإمام ابن أبي حاتم هذه اللفظة واستعمالاته لها ويمكن تقسيمها إلى قسمين: إطلاقات مجردة، مقرونة بغيرها من الألفاظ.

لمطلب الأول: إطلاقات مجردة:

أبي حاتم هذه اللفظة دون أن يقرنها بغيرها من الألفاظ والعبارات، ويكتفي بذلك حكماً على الراوي وقد بلغ ذلك :

١- إبراهيم بن أبي حية اليسع بن الأشعث أبو إسماعيل المكي () :

ضعيف جدا ولم ينقل توثيقه إلا عن ابن معين في رواية عنه () .

" () " ابن عدي سبب وصفه بمنكر الحديث عند الأئمة فقد أورد له جملة مما أنكر عليه مما يرويه عن هشام بن عروة فقال: "... يم بن أبي حية بين على أحاديثه ورواياته وأحاديث هشام بن عروة التي ذكرتها كلها مناكير" () .

: "إبراهيم بن أبي حية، واسم أبي حية اليسع بن أسعد من أهل مكة، يروى عن جعفر بن محمد وهشام بن عروة مناكير وأوابد تسبق إلى القلب أنه المتعمد لها" () .

-

- محمد إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير . بيروت

، وأبو جعفر العقيلي، الضعفاء الكبير، الكامل

لسان الميزان والإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، المغني في الضعفاء،

: نور الدين عتر دار إحياء التراث

- التاريخ الكبير

- الكامل في ضعفاء الرجال

- المجروحين

لعقيلي: "إبراهيم بن أبي حية المكي وهو إبراهيم بن اليسع بن أسعد حدثني آدم بن موسى

: إبراهيم بن أبي حية المكي هو إبراهيم بن اليسع بن أسعد أبو إسماعيل المكي عن

هشام بن عروة منكر الحديث، ومن حديثه ما حدثناه محمد بن إسماعيل حدثنا الحميدي حدث
أبي حية حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت استأذنت النبي عليه السلام في بناء كنيف بمنى فلم
يأذن لي حدثنا يحيى بن عثمان قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثنا إبراهيم بن أبي حية عن بن جريج عن
عطاء عن بن عباس عن النبي عليه السلام قال: لا يزال الدين واصبا ما بقي من قريش عشرون رجلا
قال لا يتابع عليها جميعا" (). إذن فوصف ابن أبي حاتم له بمنكر الحديث، وصف صحيح له ما يبرره

٢- ثمامة بن عبيدة العبدي البصري، أبو خليفة ():

ضعفه جماعة من الأئمة () : "ثمامة بن عبيدة أبو

خليفة العبدي بصري عن أبي الزبير المكي وعنه العدني قال أبي
المديني، وذكره البخاري والعقيلي والدولابي وابن الجارود في ، وأورد له العقيلي عن أبي الزبير عن
جابر في التسليمتين، وقال لا يتابع عليه، وصح في التسليمتين عن ابن مسعود رضي الله عنه" ().

العقيلي: "حدثني آدم بن موسى قال سمعت البخاري قال: ثمامة بن عبيدة العبدي ضعف علي ونسبه إلى
من ناحية البصرة ومن حديثه ما حدثناه أحمد بن عمرو بن مسلم قال حدثنا محمد بن يحيى بن أبي
عمر قال حدثنا ثمامة بن عبيدة عن أبي الزبير عن جابر قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم
: تسليمته عن يمينه وتسليمته عن يساره حتى يرى بياض شق وجهه، ليس يتابع عليه من حديث
أبي الزبير، والأسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسل (). وذكر ابن عدي بعض
: "ثمامة بن عبيدة العبدي أظنه بصري ثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس ثنا صالح بن

-	أبو جعفر العقيلي الضعفاء الكبير
-	ابن أبي حاتم الجرح والتعديل
-	: التاريخ الكبير
التاريخ الصغير	التاريخ الأوسط
	: محمود
	فهرس أحاديثه يوسف المرعشي، دار المعرفة بيروت
	ميزان الميزان
	المغني في الضعفاء
-	لسان الميزان
-	العقيلي، الضعفاء الكبير

حرب ثنا ثمامة بن عبيدة عن أبي الزبير عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم سلم تسليمتين قال الشيخ: وهذا الحديث منكر عن أبي الزبير عن جابر لا يرويه غير ثمامة. : حدثنا محمد بن موسى البلي بالبصرة ثنا عمر بن يحيى الإبلي ثنا ثمامة بن عبيدة عن أبي الزبير عن جابر سمع النبي صلى الله عليه وسلم : لبيك عن شبرمة :

شبرمة قال الشيخ: الحديث عن أبي الزبير عن جابر منكر ليس يرويه إلا ثمامة عنه ثنا علي بن بشير ثنا أحمد بن عبدة ثنا ثمامة بن عبيدة ثنا منصور عن أبي هاشم عن سعيد بن جبير عن بن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من ال : اللهم لك الحمد ملء السماء وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد قال الشيخ: ولثمامة بن عبيدة أحاديث غير ما ذكرته بعض ما يرويه لا يتابعه " () . ففينا ذكره هؤلاء الأئمة يتبين أن وصف أبي حاتم له

بمنكر الحديث كان نتيجة لما تفرد به وخالف فيه غيره مما لا يـ

٣- زياد بن أبي زياد الجصاص، أبو محمد () :

ضعيف جدا وقد تركه بعض الأئمة () وقد بين العقيلي بعض ما استنكر عليه من روايته : "زياد بن أبي زياد الجصاص واسطي: حدثنا زكريا بن يحيى قال حدثنا محمد بن المثني قال ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن زياد الجصاص حدثنا محمد بن عيسى، قال: سمعت عباس قال: سمعت يحيى : زياد بن أبي زياد الجصاص واسطي ليس بشيء. : ما حدثناه عبد الوارث بن إبراهيم، قال حدثنا أمية بن بسطام قال حدثنا عبد الوهاب بن عطاء، قال أخبرنا زياد الجصاص عن علي بن زيد عن مجاهد، قال: ل عبد الله بن عمر لغلامه: انظر المكان الذي فيه بن الزبير مصلوبا فلا تمر بي عليه، فسهي الغلام، فإذا ابن عمر ينظر إلى ابن الزبير مصلوبا، فقال: يغفر الله لك ثلاثا، والله ما علمت إلا كنت وصولا للرحم، أما والله إني لأرجو مع مساوي ما أصبت ألا يعذبك الله بعدها أبدا، ثم التفت إلي فقال: سمعت أبي بكر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من يعمل سوءا يجز به في الدنيا.

- الكامل في ضعفاء الرجال

- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل

- وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، الضعفاء والمتروكين :

الكامل

/ بيروت،

وكمال يوسف الحوت

: موفق بن عبد الله بن عبد القادر

الضعفاء والمتروكين

المغني في الضعفاء

/

الرياض،

حدثنا محمد بن زكريا قال حدثنا عبد الأعلى بحمد قال: أخبرنا أبو عاصم العباداني
عن سالم بن عبد الله بن عمر
عن سالم بن عبد الله بن عمر
كلاهما غير محفوظين وهذا يروى بإسناد صالح من غير هذا الوجه ().

فه ورأى أن روايته ليس فيها مناكير كبيرة فقال: "... ولم
نجد له حديثا منكرا جدا فأذكره وأحاديثه يحمل بعضها بعضا وهو في جملة من يجمع ويك
" (). وهذا مما تختلف فيه أنظار النقاد، والغرض هنا بيان العلة التي من أجلها وصف أبو حاتم
حديثه بالنكارة، وهي بحسب ما بينه العقيلي روايته أشياء غير محفوظة ومخالفة غيره من الثقات في ذلك.
فوصفه له بمنكر الحديث في حدود نقده ونظره وليس بالضرورة أن يكون كذلك عند غيره.

٤- واصل بن السائب الرقاشي وقيل الخراساني:

فه غير واحد من الأئمة، وقال فيه البخاري ويعقوب بن سفيان والساجي
: متروك الحديث (). وقد ذكر له الحافظ ابن عدي جملة من
: "... ولو اصل غير ما ذكرت وأحاديثه لا تشبه أحاديث
" () : " يروى عن عطاء وأبي سورة، روى عنه أهل العراق، كان ممن يروى
عن عطاء ما ليس من حديثه وعن غيره من الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات فسقط الاحتجاج به لما ظهر
" () . مما تفرد به. وذكره العقيلي في الضعفاء
حديثا مما أنكر عليه (). " لنا أطلق عليه " " لما تفرد به مما
يخالف فيه غيره من الثقة .

-	أبو جعفر العقيلي، الضعفاء الكبير	.
-	الكامل في ضعفاء الرجال	/ .
-	: التاريخ الكبير	التاريخ الأوسط
-	المتروكين	الضعفاء والمتروكين ، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي
-	الضعفاء والمتروكين	: عبد الله القاضي
-	الضعفاء	الميزان
-	التهذيب	لسان الميزان . تهذيب
-	الكامل في ضعفاء الرجال	.
-	المجروحين	.
-	العقيلي، الضعفاء الكبير	.

٥- هلال بن زيد بن يسار بن بولا، أبو عقال:

ضعفه جماعة وقال فيه : في حديثه مناكير وكذا قال الساجي،
وانتمه جماعة بالوضع منهم ابن حبان وغيره. : متروك
() . وذكره العقيلي في الضعفاء الكبير ناقلا ما قاله فيه البخاري وذكر له حديثا مما استنكر
() . "كان ممن يروى عن أنس بن مالك أشياء موضوعة ما حدث بها أنس قط
منها رواية الثقات عنه ورواية الضعفاء جميعا لا يجوز الاحتجاج به بحال ولا ذكر حديثه إلا على جهة
" () . وذكر له ابن عدي في الكامل جملة من الأحاديث التي لم يتابع عليها ثم قال: "...
عقال هذا عامة أحاديثه ما ذكرت وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد غير محفوظة" () . أبي
كان نتيجة لما يرويه مما لا يتابع عليه.

فمن خلال هذه النماذج المدروسة يتجلى لنا أن الرواة الموصوفين بمنكر الحديث عند أبي
لضعفاء الذين رروا عن الثقات أحاديث غير محفوظة ولا معروفة عند المحدثين، مما يدل
دلالة بينة أن الأصل في هذه العبارة إذا أطلقت أنها تستعمل عنده للجرح والتضعيف
يحدد درجة الجرح والتضعيف بها؟ فهل هي من الجرح والتضعيف الشديدين؟ أم هي من الجرح
لتضعيف الخفيفين؟ أم تستعمل عنده لهذا وذاك؟ بحسب القرائن الواردة في سياق كلامه؟ هذا ما
ه في المطالب القادمة بحول الله. كما ظهر لنا أن أبي حاتم
النكارة غالبا في هؤلاء الرواة " " ، وإنما يكتفي بـ
نه يجرح بشيء غير مفسر بل هو عنده مفسر ولكن لم يذكر بيانه وأسبابه.

-	:	التاريخ الكبير	الضعفاء الصغير	الضعفاء
		وأحمد بن عبد الله بن أحمد أبو نعيم الأصبهاني الضعفاء	: فاروق حمادة، دار الثقافة	والمتروكين،
		/	الضعفاء والمتروكين	
		المغني في الضعفاء	الميزان	اللسان
		وأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تقريب التهذيب	: محمد عوامة، دار الرشيد	
		/		
-		العقيلي، الضعفاء الكبير		
-		المجروحين		
-		الكامل في ضعفاء الرجال		

المطلب الثاني: إطلاقات مقرونة بغيرها من الألفاظ:

أبي حاتم لفظ النكارة عنده بعدة عبارات ذات دلالات مختلفة، فأحيانا يقرنها بها يدل على شدة النكارة، وأحيانا يقرنها بما يدل على مطلق ضعف الراوي، وأحيانا يقرنها بما يدل على خفة النكارة، وتارة يقرنها بما يدل على سبب النكارة وسندرس كل حالة على حدة:

أولاً: إطلاقات مقرونة بما يدل على شدة النكارة:

أحيانا يصف ابن أبي حاتم بعض الرواة بما يدل على شدة النكارة في حديثهم ويستعمل لذلك " تعطي دلالة بينة على مرتبة الراوي عند هذا الإمام وفيما "

يلي ذكر هذه العبارات مع نماذج لكل عبارة:

وصفه الراوي بأنه منكر الحديث جدا:

أبي هذه العبارة على بي عشر :

- جعفر بن أبي جعفر أبو الوفاء الكوفي الأشجعي: () .
- خالد بن محذوج الواسطي أبو روح: ليس بشئ () .
- روح بن غطيف بن أعين الجزري: () .
- سعيد بن سلام العطار أبو الحسن بصري الأعور: () .
- عمرو بن شمر الجعفي أبو عبد الله: لا يشتغل به () .
- عمران بن أبي الفضل: روى عنه إسماعيل بن عياش () .
- محمد بن عبيد الله بن أبي رافع: () .

- ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل

ثالثاً: وصف الراوي بأنه منكر الحديث مع اقترانه بما يدل على ذهاب حديثه:

أبي " " مقرونة بما يدل على ذهاب حديث الراوي على خمسة

:

- تمام بن نجيع الأ : () .
- داود بن المحبر بن قحذم: غير ثقة، ذاهب الحديث، منكر الحديث () .
- عبد الله بن خراش بن حوشب الشيباني: () .
- عبد الله بن واقد أبو قتادة الحراي: : () .
- ذاهب ويشبه أن يكون أعرابياً إذا روى عن الحسن البصري قال دخلت على سلمان الفارسي فلا يحتاج أن يسأل عنه () .
- فاقتران عبارة " " ذهاب حديثه ونحوها دليل على شدة النكارة في حديث ، وهي من الضعف الشديد الذي لا يعتبر بصاحبها عند أبي حاتم وغيره () .
- رابعاً: وصف الراوي بأنه منكر الحديث مع اقترانه بما يدل على عدم كتابة حديثه:
أبي " " مقرونة بما يدل على عدم كتابة حديث الراوي على
: جارود بن يزيد التيسابوري: () .
- زيد بن جبيرة الأنصاري أبو جبيرة: ضعيف الحديث، منكر الحديث جداً، متروك الحديث، لا يكتب () . سعيد بن ميسرة البكري أبو عمران: قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: :
س المناكير بآية عائذ بن شريح وهو أصلح من أبي عاتكة. قلت يكتب حديثه؟

فتح المغيث

ابن أبي حاتم الجرح والتعديل

() . علي بن يزيد الصدائي أبو الحسن صاحب

: : () .

() . وفي بعض الأحيان يقرن العبارات الثلاث مع بعض

: أيوب بن سيار الزهري:

() . داود بن عطاء أبو سليمان :

() . قلت يكتب حديثه؟ قال:

٣- اقتران منكر الحديث بوصف "شيخ":

وصف ابن أبي حاتم عدد " " وقد بلغ

عددهم ثمانية رواة، فمن هؤلاء: : () .

مختار بن نافع أبو اسحاق التمار: : () . عاصم بن مضرس نزيل الري:

: () . " " " " " "

() . " " " " " "

: : . على التضعيف كضعيف الحديث

() . سعيد بن الفضل بن ثابت البصري: : شيخ بصري وقع

إلى الشام سكن دمشق وهو مثل عبد الملك العائدي. بن أبي حاتم سائلا أباه: قلت ما حاله؟

: () . عبد الله بن دينار الشامي الدمشقي:

: فتح المغيث

() . عمار بن سيف الضبي :

" () .

" يعتبر بحديثه () .

٤- اقتران منكر الحديث بوصف "ليس بالمتين":

" "

أبي

دالة على التلئين وهو: عمران بن عبد العزيز الزهري :

() . " في نفس درجة ليس بالقوي، وضعيف فهي من

() .

ثالثاً: إطلاقات مقرونة بما يدل على خفة النكارة:

" مقرونة ببعض العبارات الدالة على خفة الـ " أبي

وأن الراوي في عداد من يحتمل حديثه، ولم يصل إلى حد الضعف الشديد، الذي يترك من أجله، ومن هذه

: يكتب حديثه، ليس بمتروك الحديث.

أ: إطلاق منكر الحديث مقروناً بما يدل على كتابة حديث الراوي:

" أبي حاتم وصف تسعة عشر راويًا بـ: "

صريحة في كتابة حديث هؤلاء، وقد صرح بأن الكثير منهم لا يحتج به، فيتعين حمل المراد من الكتابة عنهم

الاعتبار والاستشهاد بحديثهم، وسأذكر هؤلاء الرواة جميعاً حتى أبين خطأ ما ذهب إليه بعض الباحثين

من أن من وصف بمنكر الحديث فهو ممن لا يعتبر بحديثهم دائماً :

- إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي الأنصاري مولي بني الأشهل:

يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث دون إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وأحب إليَّ

() .

فتح المغيـث

فتح المغيـث

ض ،

وتصريحه بكتابة حديث بعضهم على الضعف الشديد الذي فيهم.

ثالثاً: تصريحه في رواية آخرين وصفهم بمنكر الحديث وصرح بعدم كتابة حديثهم لشدة النكارة فيما رواوا.

رابعاً: تصريحه في رواية آخرين وصفهم بمنكر الحديث بأنهم غير متروكين وسيأتي ذكرهم. وهذا الذي ذهب إليه ابن أبي حاتم من كتابة حديث بعض من وصف به: "عصريه وصاحبه أبو زرعة، فقد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: "أبلى ضعيف، منكر الحديث. قلت يكتب حديثه قال نعم، يكتب على الاعتبار، نس عن النبي صلى الله عليه وسلم: أكثر أهل الجنة البله وحديث أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم: قسم على الله لأبره ()".

ب: وصف الراوي بكونه منكر الحديث مع التصريح بعدم ترك حديثه:

وجملة من أطلق عليهم هذا الوصف ثلاثة رواة هم:

- إبراهيم بن مهاجر بن مسمار المدني: هو منكر الحديث وليس بالمتروك () .
- محمد بن الحسن بن زبالة المخزومي: قال عبد الرحمن سألت أبي عن ابن زبالة، فقال واهي الحديث، ضعيف الحديث، ذاهب الحديث، منكر الحديث، عنده مناكير، وليس بمتروك () .

- مروان بن سالم الغفاري: قال عبد الرحمن قال سألت أبي عن مروان بن سالم فقال:

ليس له حديث قائم، قلت يترك حديثه؟ قال: () .

فهذه النصوص صريحة في أن بعض من يوصف بمنكر الحديث لا يصل إلى حد أن يترك حديثه

بل يكتب حديثه ويعتبر به.

" " أبي

أحياناً للدلالة على مجرد ضعف الراوي ونكارة حديثه وأحياناً يقرنها بما يبين درجة الضعف

والنكارة، فهي عنده على أربع حالات:

-
- -
 -
 -

- ويستعمل لها عبارات خاصة مثل: منكر الحديث جدا، أو يقرنها بذهاب الحديث، أو ترك حديثه، أو متروك الحديث، أو لا أجد له حديث يعتمد عليه، ونحوها فمثل هؤلاء لا يعتبر بحديثهم.
- : وقرنها بعبارات التلين والتضعيف العام مثل ضعيف الحديث، أو ليس بقوي، أو ليس بالمتين، أو شيخ، فهؤلاء حديثهم في دائرة الضعف العام المحتمل، وهم ممن يعتبر بحديثهم.
- رة شديدة لم تصل إلى حد الترك: وقرنها بعبارات دالة عليها مثل: حديثه، أو ليس بمتروك، فهؤلاء لا ريب في الاعتبار بحديثهم.
- : لم يه على صاحبها وهذا فيما يقتصر على وصف الراوي بمنكر درجتها، فالأصل في هؤلاء الرواة الضعف، وتتحدد درجتهم بالنظر في أقوال غيره من الأئمة لمعرفة حقيقة حالهم من حيث ا
- طلاقات المتعددة تجعل الباحث حذرا في التعامل مع كل لفظة

والسياق، ل

الخاتمة:

- من خلال ما سبق من دراسة وتحليل ومقارنة في هذا البحث يمكن أن نسجل جملة من النتائج:
- " عند كثير من الأئمة النقاد وخاصة الإمام أبي حاتم الرزاي فهي تشمل جميع مراتب الرواة الضعفاء.
- أثر القرائن الواردة في أبي حاتم في تحديد مرتبة من وصف بمنكر م فلا بد من مراعاتها واعتبارها.
- اضطراب الحفاظ المتأخرين في تحديد معنى " والسبب في ذلك هو عدم الاعتماد على الاستقراء الشامل لموارد المصطلح وإطلاقه عند ال والاعتماد على أمثلة محدودة لها
- ضرورة الاستقراء الشامل لعبارات الجرح والتعديل لمعرفة معناه ودلائلها عند كل إمام بعض العبارات لها استعمالات خاصة وبعضها مشترك، والاستقراء الشامل هو الذي يحدد هذا من ذلك.
- عند غير البخاري فهو ضعيف ومجروح حديثه صالحا للكتابة والاعتبار بحسب درجة النكارة في حديثه.

- كشف البحث عن عدم دقة ما ذكره المتأخرون من جعلهم عبارة منكر الحديث ضمن من يعتبر به
نحاكم استعمالات
النفاد لما قرره المتأخرون في كتب المصطلح والجرح والتعديل.
- كشف البحث عن عدم دقة ما ذكره بعض المعاصرين من عدم الاعتبار بمن قيل فيه منكر
والرواية المنكرة في نفسها، فالرواية المنكرة لا يعتبر بها بحال، والراوي منكر الحديث يعتبر به
أحياناً بما لم يستنكر من حديثه.
- اتفاق النقاد المتقدمين على رد من غلبت المناكير على رواياته، واتفاقهم على أن قلتها وندرتها في
بعض أحاديث الثقات لا تؤثر فيهم.
- أبي حاتم في كلامه على الرواة واعتداله إذ يعتبر بكثير من
كما نسجل بعض التوصيات المقترحات، :
- أهمية الاستمرار في دراسة مصطلحات علوم الحديث وعبارات الجرح والتعديل اعتماداً على
الاستقراء الشامل عند كل إمام على حدة فهناك الكثير من العبارات التي تحتاج إلى تحرير وتحقيق.
- نقترح تتبع مصطلح " " عن عند أئمة آخرين كأبي زرعة وأحمد وابن معين وابن
المديني وغيرهم لمعرفة معنى هذا المصطلح عند الأئمة بشكل أعمق وأدق.
- كما نقترح دراسة الفرق بين مصطلح " " ذات الصلة كيروي المناكير،
وفي حديثه مناكير، وله مناكير ونحوها لمعرفة هل هو تنوع عبارة أم اختلاف مصطلح ودلالة.
- ضرورة الاهتمام بكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي
النقاد واستخلاص مناهجهم في الجرح والتعديل ودلالات ألفاظهم .
- ضرورة تمحيص ما ينقل في كتب المصطلح من قواعد وتعريفات على ضوء الاستعمالات
التطبيقية للأئمة النقاد.

R z in his book "al-Jar' wa al-Ta'd l"

The paper studies the term munkar al- ad th which is one of the important terms related to al-jar' wa al-ta'd l (endorsing or discarding narrators). The importance of this term lies in the frequent use of it by ad th critics and its impact on determining the status of ad th narrators. However, we find that ad th scholars do not agree on the definition of this term and their opinions regarding its value in assessment of reports differ from one another.

This paper attempts to describe the exact meaning of this term through an analytical study of the ad th critic, al-Im m Ibn Ab' tim al-R z 's use of this term in isolation or together with other terms.

We find that this term has been used by him to identify the narrators who commit many mistakes in their narrations intentionally or due to weak memory or carelessness. Accordingly, the term refers to weak transmitters, regardless of their levels of accuracy; it includes narrators who are weak and hence abandoned (matr k), in addition to those whose narrations are worthy of consideration (a' al-i'tib r).

The exact level of the narrator can only be determined by examining the context of the words used by the critic and the evaluating statements of other Im ms related to the same narrator. This result differs from the view of some of the later and contemporary ad th scholars who assign a certain definition to this term and determine a fixed category to narrators who were labeled by it.
